

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة السكن و العمران و المدينة و التهيئة العمرانية  
ديوان الترقية و التسيير العقاري  
ولاية الأغواط  
رقم التعريف الجبائي (NIF) : 098303010058147

## إعذار ثان و أخير قبل الفسخ

لفائدة مسير مؤسسة أشغال البناء بن لحبيب مسعود

- بمقتضى القانون رقم 12/23 المؤرخ في 18 محرم 1445 الموافق 2023/08/05 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية .
- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المؤرخ في 02 ذو الحجة 1436 الموافق 2015/09/16 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام ولا سيما احكام المادة 178 من المرسوم.
- بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 2011/03/28 والذي يحدد البيانات التي يتضمنها الإعذار وأجال دشره
- بمقتضى الصيغة : رقم 2025/44 والمصادق عليها بتاريخ 2025/12/23 بين ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية الأغواط ومسير مؤسسة أشغال البناء السيد بن لحبيب مسعود المتعلقة بإدجاز 2000/30 سكن عمومي إيجاري ر بلدية الحويطة برامح 2024

- بمقتضى الإعدا الأول الموجه للمقابلة بتاريخ 2026/04/04 الصادر بجريدة الغد الجزائري و EL moudjahid  
- يوجه هذا الإعذار الثاني قبل الفسخ ضد المقابلة المعنية

### المصلحة المتعاقدة وعنوانه

- المصلحة المتعاقدة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية الأغواط
- العنوان: مجمع الإدارات حي المقام الطريق الوطني رقم 01 الأغواط

### المتعامل المتعاقد وعنوانه

- المتعامل المتعاقد: بن لحبيب مسعود
- العنوان: حي بوعامر ولاية الأغواط

### موضوع الإعذار الثاني قبل الفسخ

- تبعا لتقرير مكتب الدراسات
- تبعا للإعذار الأول الموجه للمقابلة بتاريخ 2026/04/04 الصادر بجريدة الغد الجزائري و EL moudjahid
- عدم التقيد بتوجيهات صاحب المشروع من أجل تدارك التأخر
- عدم احترام المنخطط الزمني الخاص بإدجاز

### الأجال الممنوحة لتنفيذ موضوع الإعذار

-المقابلة ملزمة بتدارك التأخر المسجل بالورشة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثمانية (08) أيام من تاريخ صدور أو تبليغ هذا الإعذار

-وضع تحت تصرف المشروع جميع الوسائل البشرية والمادية والتموينات الضرورية الكفيلة للإدجاز  
-إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدارك لتأخر

### في حالة عدم الإستجابة لهذا الإعذار سوف تتخذ المصلحة المتعاقدة العقوبات التالية

- فسخ الصيغة من جادب واحد وذلك تنفيذاً لبنود الصيغة والخاصة بالإخلال بالإلتزامات التعاقدية
- إتخاذ جميع الإجراءات القانونية والمتابعات الرامية لإصلاح الضرر الذي لحق بالديوان بسبب عدم تنفيذ المقاول للإلتزامات التعاقدية